كتاب دوري رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤

بشأن

القواعد المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية لسوق الكهرباء التنافسي في مصر

رقم جلسة مجلس الإدارة	الرابعة عشر
العام المالي	٢٠٢٤/٢٠٢٣
التاريخ	٢٠٢٤/٣/٢٨
رقم القرار	[١/١]
	قرر المجلس ما يلي: إقرار القواعد التنظيمية للاتفاقيات الثنائية بين القطاع الخاص إنتاجًا واستهلاكًا P2P للإعلان عن بدء المرحلة الأولى من السوق التنافسية "P2P" طبقًا لأحكام قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥، وإصدار الكتاب الدوري المعروض وينشر على الموقع الإلكتروني للجهاز.

الرئيس التنفيذي

دكتور / محمد موسى عمران

أولاً التشريعات المنظمة

أ. قانون الكهرباء الصادر بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥.

ب. اللائحة التنفيذية لقانون الكهرباء الصادر رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ الصادرة بقرار وزير الكهرباء والطاقة المتجددة رقم ٢٣٠ لسنة ٢٠١٦.

ثانياً التعريفات

يكون للألفاظ والعبارات المعرفة في قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥ أو في اللائحة التنفيذية لقانون الكهرباء المعاني نفسها في هذه القواعد التنظيمية ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك.

يقصد بالألفاظ والعبارات الاتية المعاني الموضحة امام كل منها عند استخدامها في هذا الإطار التنظيمي ما لم يتطلب السياق خلاف ذلك:

القانون: قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥.

الجهاز: جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك.

الشبكة: الشبكة المملوكة للشركة المصرية لنقل الكهرباء.

سوق الكهرباء لمشروعات الاتفاقيات "قطاع خاص مع قطاع خاص": سوق الكهرباء التي تأسست بموجب أحكام قانون الكهرباء لمشروعات الاتفاقيات "قطاع خاص مع قطاع خاص".

اتفاقية الربط: اتفاقية تم إبرامها بين مشغل شبكة النقل ومنتج مؤهل أو مستهلك مؤهل لبيان الشروط المحددة لمحطة إنتاج الطاقة أو موقع الاستهلاك لإمكانية الربط بشبكة النقل

اتفاقية استخدام شبكة النقل: الاتفاقية بين الشركة المصرية لنقل الكهرباء ومنتج مؤهل لاستخدام شبكة النقل لغرض نقل الطاقة من نقط/نقاط الربط لدى المنتج المؤهل إلى نقط/نقاط التسليم لمستهلك أو أكثر من المستهلكين المؤهلين.

القواعد: تعني القواعد المنظمة مشروعات القطاع الخاص مع القطاع الخاص في المرحلة الانتقالية لسوق الكهرباء التنافسي في مصر، والمعتمدة من الجهاز بحسب ما يتم تعديله أو استبداله من وقت إلى أخر (وسواء كان ذلك من خلال الكتب الدورية أو القواعد التنظيمية أو أي أدوات أخرى)

المنتج المؤهل: كل منتج مرخص له حرية اختيار المشترك المؤهل الخاص به وتنطبق عليه شروط التأهيل طبقاً لما هو موضح بالقواعد.

المشترك المؤهل: كل مشترك له حرية اختيار مورد الكهرباء الخاص به.

مشغل الشبكة: الشركة المصرية لنقل الكهرباء.

الطاقة الفعالة: هي الطاقة الكهربائية المسجلة على عدادات واجهزة قياس الطاقة الفعالة بالكيلووات ساعة والموردة للمشترك خلال شهر المحاسبة.

فرق توازن فائض الطاقة المنتجة: كمية الطاقة الكهربائية (بقياسات كيلو وات ساعة) والتي يتم توريدها وبيعها لمشغل شبكة النقل من مستهلك مؤهل أو منتج مؤهل لتعويض فرق التوازن لكل ساعة بكمية موجبة

فرق توازن عجز الطاقة المستهلكة: كمية الطاقة الكهربائية (بقياسات كيلو وات ساعة) والمتوافرة ويتم شرائها من قبل مستهلك مؤهل أو منتج مؤهل من مشغل شبكة النقل للتعويض عن فرق التوازن بالساعة بكمية سالبة.

فائض الطاقة ليوم مقدماً: كمية الطاقة الكهربائية (بقياسات كيلو وات ساعة) بما يعادل بين كمية الطاقة المحددة في التخطيط ليتم ضخها من محطة إنتاج الطاقة باتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" إلى شبكة النقل (وبحسب التعريف هي كميات الطاقة المحددة المؤكدة لمحطة إنتاج الطاقة) والطاقة المخطط انتاجها من محطة إنتاج الطاقة باتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" إلى موقع أو أكثر من مواقع الاستهلاك بحسب الاستهلاك (بحسب التعريف في الإخطارات التعاقدية المؤكدة لمحطة إنتاج الطاقة بالاتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص").

عجز الطاقة ليوم مقدماً: وهو كمية الطاقة الكهربائية (بقياسات كيلو وات ساعة) والتي تعادل النقص والعجز بين الاستهلاك المتوقع في موقع استهلاك الطاقة باتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" والمطلوب إمداده من شبكة النقل (بحسب التعريف في تحديد كميات الطاقة المؤكدة لموقع الاستهلاك هذا بالاتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص")و إمداد الطاقة حسب التخطيط من محطة إنتاج أو أكثر بالاتفاقيات "قطاع خاص مع قطاع خاص" إلى موقع الاستهلاك (بحسب التعريف في الإخطارات التعاقدية المؤكدة لموقع الاستهلاك هذا بالاتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص").

موقع الاستهلاك: موقع مزود بالمعدات التي تستهلك الطاقة المرتبطة بشبكة النقل عند نقطة التوريد **العداد الكهربائي:** وسيلة قياس ومعايرة قانونية للأحمال وكميات الطاقة المستهلكة يقوم بقياس وحساب كميات الطاقة الكهربائية التي يتم استهلاكها خلال فترة زمنية محددة.

نقطة/نقاط التوريد: النقطة أو النقاط المادية حيث يتم ربط موقع الاستهلاك بشبكة الطاقة وهذه النقاط تمثل حدود الملكية بين موقع الاستهلاك وشبكة النقل.

ثالثاً أحكام عامة

في سياق توجه الدولة إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الكهرباء وتماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠، قام جهاز تنظيم مرفق كهرباء مصر وحماية المستهلك (**الجهاز**) وفقاً لقانون الكهرباء بإعداد قواعد التطوير والتشغيل للمشروعات التجارية الأولية لزيادة مشاركة القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة تحت مسمى (**مشروعات اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص"**) وذلك كمرحلة أولى من فتح سوق الكهرباء التنافسي، مع الأخذ بالاعتبار بأن الدولة لا تقدم أية ضمانات لتلك المشاريع.

تحتوي الحزمة التنظيمية لمشروعات اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" على ٦ مستندات لتنظيم إطار العمل وهي:

- **قواعد التجارة والتسوية**
- **اتفاقية الربط بالشبكة للمنتج المؤهل**
- **اتفاقية الربط بالشبكة للمستهلك المؤهل**
- **اتفاقية استخدام الشبكة**
- **اتفاقية بيع فائض الطاقة**
- **اتفاقية شراء العجز من الطاقة**

قواعد التأهيل

- **شروط التأهيل للمستهلكين**

أ. أن يكون موقع الاستهلاك موضوع طلب التقديم جديد وسيتم ربطه بشبكة النقل.

ب. يلزم ألا يكون من العاملين في أنشطة توزيع الكهرباء.

ج. المستهلك مقدم الطلب وأي من الشركات التابعة له يلزم ألا يكون عليهم مستحقات بأي مبالغ للشركة المصرية لنقل الكهرباء أو أي أطراف أخرى في مرفق الكهرباء ومستحقة السداد ومتأخرة بأكثر من ثلاثة (٣) شهور. وللتأكيد ولتجنب الشك فإن أي مدفوعات لم يتم سدادها بسبب نزاع بخصوص فاتورة كلياً أو جزئياً طبقاً للقواعد أو الشروط المطبقة في اتفاقية توريد الطاقة لن يتم اعتبارها في هذه الحالة من المدفوعات المتأخرة لأغراض هذه القاعدة.

- **شروط التأهيل للمنتجين**

أ. على المنتج أن يكون لديه رخصة إنتاج سارية المفعول لمحطات الإنتاج التي تتصل بشبكة النقل.

ب. علي المنتج إثبات الموقف المالي وقدرته على تمويل محطة الإنتاج الجديدة.

ج. على المنتج أن يقدم المعلومات بخصوص المحطة والقدرات التي سيتم تركيبها وتكنولوجيا محطة إنتاج الطاقة الجديدة والتي يرغب المنتج مقدم الطلب في إنشائها لإمداد مستهلك أو أكثر من المستهلكين المؤهلين.

وللمشاركة في هذه الاتفاقيات الثنائية فإن القواعد التنظيمية تتضمن الأحكام الأتية:

١-التسجيل

- يتقدم مُنتجي الكهرباء الراغبين بالمشاركة في الاتفاقيات بالتسجيل لدى الجهاز كمُنتجين مؤهلين، والمستهلكين بالتسجيل كمستهلكين مؤهلين من خلال تقديم الأوراق المطلوبة والتي تتضمن المستندات التالية:

١- استمارة طلب للمنتج/ تقديم للمستهلك المنشورة على الموقع الإلكتروني للجهاز.

٢- على المنتج تقديم نسخة رخصة إنتاج سارية المفعول لمحطات الإنتاج التي تتصل بشبكة النقل.

٣- على المنتج تقديم معلومات بخصوص الموقع والحجم (من حيث القدرات التي تم تركيبها والقدرات المقترحة المتعاقد عليها) وتكنولوجيا محطة إنتاج الطاقة الجديدة والتي يرغب المنتج مقدم الطلب في تطويرها لإمداد مستهلك أو أكثر من المستهلكين المؤهلين.

٤- على المنتج تقديم دراسة جدوى لإثبات الموقف المالي للمنتج مقدم الطلب وقدرته على تمويل محطة الإنتاج الجديدة.

٥- إقرار الخاص بعدم ممانعة الشركة المصرية لنقل الكهرباء لربط محطة الإنتاج /موقع الاستهلاك.

٦- إقرار عدم المشاركة في أنشطة توزيع الكهرباء.

٧- إقرار بعدم وجود مستحقات مالية للشركة المصرية لنقل الكهرباء متأخرة بأكثر من ثلاثة شهور

- يقوم المنتج المؤهل بتسجيل مشاريع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" المُبرمة بين المنتج المؤهل ومستهلك مؤهل واحد أو أكثر بالنيابة عن المستهلكين المتعاقدين معه عند الجهاز عقب استيفاء جميع الشروط السابقة وابرام كافة الاتفاقيات مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء طبقاً للقواعد.

- يختص الجهاز بتسجيل واختيار والموافقة على مشاريع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص، وفقًا للشروط التالية:

أ. تكون إجمالي سعة مشاريع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" محدودة بـ ٥٠٠ ميجاوات

ب. يقتصر تسجيل محطات الانتاج على محطات الطاقة الجديدة التي:

(١). تبلغ السعة القصوى للمحطة ب ١٠٠ ميجاوات.

(٢). تعتمد على استخدام طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية.

(٣). لم توقع أي عقود لتوريد الكهرباء مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء أو هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، أو شركة توزيع الكهرباء.

ج. يقتصر تسجيل مواقع الاستهلاك على المواقع الجديدة.

د. دون الاخلال بالحصول على موافقة من الجهاز، يجوز للشركة المصرية لنقل الكهرباء، وضع قيود جغرافية واستبعاد محطات الانتاج (المراد ربطها) بأجزاء معينة من شبكة النقل من المشاركة في مشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" بعد توضيح الأسباب الفنية لذلك.

٢ – العلاقات التعاقدية:

- يسمح للمُنتجين المؤهلين التعاقد مع ثلاثة مستهلكين مؤهلين بحد أقصى.
- يتم السماح للمُنتجين المؤهلين ببيع والكهرباء للمستهلكين المؤهلين، باستخدام شبكة النقل التابعة للشركة المصرية لنقل الكهرباء، وببيع فائض الطاقة مُنتجة إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات التالية:

١. إبرام اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" بين المُنتج المؤهل والمستهلك أو المستهلكين المؤهلين الذين سيحصلون على إمداد الكهرباء.

٢. إبرام اتفاقية ربط منفصلة لكل محطة إنتاج جديدة والتي يتم تسجيلها في مشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص".

٣. إبرام اتفاقية منفصلة لاستخدام شبكة النقل لكل محطة إنتاج حالية أو جديدة والتي يتم تسجيلها في مشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص".

٤. اتفاقية بيع فائض الطاقة المنتجة لتسليم وبيع فائض الطاقة المنتجة ليوم مقدماً وفرق توازن فائض الطاقة المنتجة إلى مشغل شبكة النقل، واستلام وشراء عجز الطاقة المنتجة من مشغل شبكة النقل.

- السماح للمستهلكين المؤهلين بشراء جزء أو كل استهلاكهم من مُنتج مُؤهل، من خلال إبرام العقود التالية:

١. عقد خاص مع المُنتج المُؤهل الذي سيتم شراء الكهرباء منه.

٢. اتفاقية ربط منفصلة لكل موقع حالي أو موقع جديد للاستهلاك والتي يتم تسجيلها في مشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص".

٣. اتفاقية توريد عجز الاستهلاك لاستلام وشراء عجز استهلاك الطاقة ليوم مقدماً وشراء عجز استهلاك الطاقة من مشغل شبكة النقل وتسليم وبيع فائض الطاقة إلى مشغل شبكة النقل.

ويوضح الشكل التالي طبيعة العلاقات التعاقدية بين أطراف المشروعات

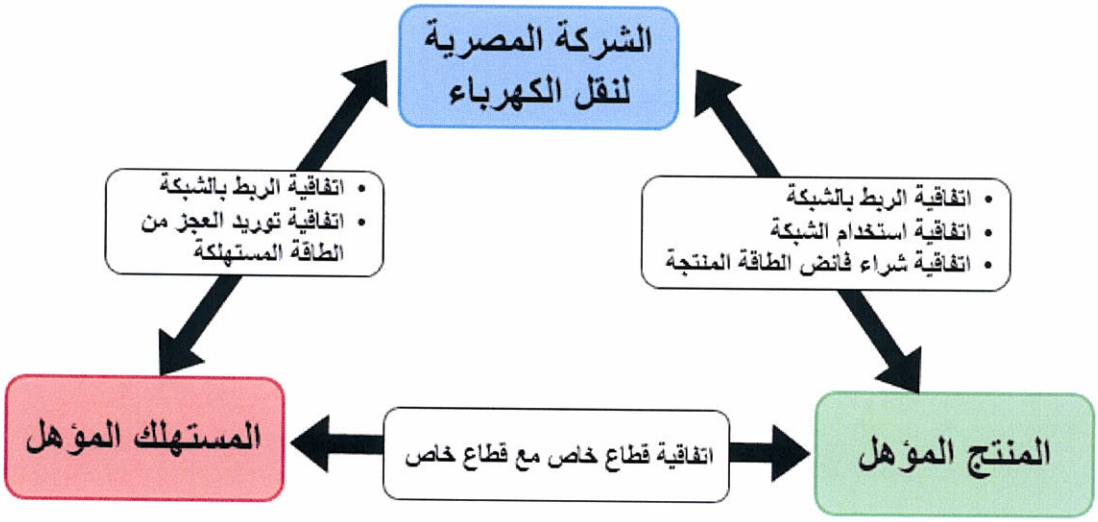

رابعاً القواعد المبدئية لاختيار مشروعات اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص"

(١). تُمنح محطات الإنتاج (١٠) نقاط.

(٢). تُمنح محطات الاستهلاك (١٠) نقاط.

(٣). بناءً على اقتراح تعده الشركة المصرية لنقل الكهرباء، يجوز للجهاز وضع تحفظات (بحد أقصى خصم (٥) نقاط) لمحطات الانتاج والاستهلاك المرتبطة بأجزاء معينة من شبكة النقل.

(٤). بالنسبة لمواقع الاستهلاك الجديدة، يتم اضافة (٥) نقاط.

(٥). بالنسبة لمحطات الاستهلاك التي تخدم تحلية المياه المالحة أو إنتاج الهيدروجين الأخضر، يتم اضافة (٣) نقاط. (يمكن لمشروعات الهيدروجين الأخضر الاستفادة من هذه العقود بين منتج الطاقة المتجددة لمشاريع الهيدروجين ونظام إنتاج الهيدروجين)

(٦). يتم حساب مجموع النقاط الخاصة بموقع الاستهلاك بناء على المسافة بين نقاط الربط بالشبكة لمحطة الإنتاج ومحطة الاستهلاك التي سيتم تزويدها بموجب اتفاقية قطاع خاص مع قطاع خاص، وذلك على النحو التالي:

- (+٣) إذا كانت المسافة أقل من ١٠٠ كم

- (+١) إذا كانت المسافة أقل من ٢٥٠ كم
- (-١) إذا كانت المسافة أكبر من ٥٠٠ كم
- (-٣) إذا كانت المسافة أكبر من ٧٥٠ كم
- (-٥) إذا كانت المسافة أكبر من ١٠٠٠ كم

(٧). يتم حساب مجموع النقاط لمشروع اتفاقية قطاع خاص مع قطاع خاص على النحو التالي:

- مجموع النقاط الخاصة بمحطة الانتاج
- يُضاف اليها متوسط النقاط الخاصة بجميع مواقع الاستهلاك التي سيتم تزويدها من محطة الإنتاج (يتم تقريبها إلى خانة عشرية واحدة بعد الفاصلة).
- يُضاف اليها (٣) نقاط إذا قدم المنتج المؤهل ضمان بالتزامه باستيفاء جميع شروط الموافقة النهائية على مشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" خلال فترة لا تزيد عن عامين بعد اعتماد مشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص".
- يُضاف اليها (١) نقطة إذا قدم المنتج المؤهل ضمان بالتزامه باستيفاء جميع شروط الموافقة النهائية على مشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" خلال فترة لا تزيد عن ثلاث أعوام بعد اعتماد مشروع اتفاقيات "قطاع خاص مع قطاع خاص".

(٨). يلتزم الجهاز باختيار مشاريع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" بترتيب مجموع النقاط تنازلياً، بدءاً بمشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" الحاصل على أعلى اجمالي النقاط. في حالة حصول اثنين أو أكثر من مشاريع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" على نفس النتيجة، تعطى الأولوية لمشروع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" ذو السعة المركبة الأقل؛ وفي حالة تساوي السعات، تعطى الأولوية لمشروع اتفاقية قطاع خاص مع قطاع خاص ذات متوسط المسافة الأقل بين نقطة الربط بالشبكة بين محطة الانتاج وجميع مواقع الاستهلاك التي سيتم تغذيتها من محطة الإنتاج المشار إليها.

(٩). في حالة أن السعة الإجمالية لجميع مشاريع اتفاقية قطاع خاص مع قطاع خاص التي تم اختيارها وفقًا لفقرة (٨) أقل من السعة المحددة في فقرة (أ) أعلاه، يجب على الجهاز بالإضافة إلى ذلك أن يختار مشاريع اتفاقية قطاع خاص مع قطاع خاص التي تكون سعتها أقل من أو تساوي السعة المتبقية، مع اتباع نفس المبادئ الموضحة في الفقرة (٨).

- يلتزم الجهاز باعتماد جميع مشاريع اتفاقية قطاع خاص مع قطاع خاص التي تم اختيارها وفقًا للفقرة (رابعًا)، مع مراعاة الامتثال للشروط المسبقة الأخرى المحددة في القواعد حتى الوصول الى الحد الأقصى لسعة مشاريع اتفاقية "قطاع خاص مع قطاع خاص" وفقاً للفقرة (ثالثاً)

خامساً التزامات المشاركين في مشاريع اتفاقيات ثنائية

- **يجب أن يكون المنتجون المؤهلون والمستهلكون المؤهلون مسئولون عما يلي:**
  - تقديم كميات الطاقة المحددة لجميع محطات إنتاج ومواقع استهلاك اتفاقيات قطاع خاص مع قطاع خاص إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء.
  - تقديم الاخطارات التعاقدية لجميع اتفاقيات قطاع خاص مع قطاع خاص الفعالة
  - الالتزام بقواعد التجارة والتسوية.
- **وفقا للقواعد تكون الشركة المصرية لنقل الكهرباء هي المسئولة عن الاتي:**
  - التحقق من الامتثال، وحيثما ينطبق ذلك التصحيح والموافقة على كميات الطاقة المحددة والاخطارات التعاقدية.
  - تحديد فائض وعجز الطاقة ليوم مقدماً.
  - جمع بيانات عدادات القياس.
  - إجراء الحسابات المتعلقة بالتسوية.
- يكون كل من الشركة المصرية لنقل الكهرباء والمنتجون المؤهلون مسئولون عن إصدار الفواتير.
- يجب إنهاء مشاريع واتفاقيات قطاع خاص مع قطاع خاص الفعالة وفقًا للبند ٤ من قواعد التأهيل.
- يجب أن تكون جميع اتفاقيات الربط بالشبكة واستخدام شبكة النقل وتوريد العجز من الطاقة المستهلكة وبيع الفائض من الطاقة المنتجة وفقًا لنماذج العقود المعتمدة من قبل الجهاز وفى حال رغبة اى من الأطراف تعديل نماذج العقود يجوز ذلك بعد أخذ موافقة الجهاز.